

المعادلة المستحيلة

■، كيف يجتمع التدين والتطرف، وليست بينهما علاقة؟!

جميعنا مسلمون نعتقد الإسلام -حقيقة لا تقبل الشك والجدل- دين العدل والحق والحب والسلام.. الدين الذي يحث على التسامح ويدعو إلى التقوى والتعاون والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويرفض العنف والتطرف..

فمن يفتالون أحلام الوطن، ويهددون أمنه ومصالحه هم مخربون إرهابيون.. ليسوا أبطالاً ولا ضحايا وليس لهم علاقة بالإسلام.. دين البهائم المقلدة والقيم الكاملة والمثل الصالحة التي يهتدي بها البشر وتتجه إليه الاجيال.. فكيف يجتمع التدين والتطرف؟!

ثبت أن الجماعات المتطرفة المغالية بافكارها وبكل الأشكال والأجناس والمضامين هم: افران نفوس مريضة.. تعتنق الدمار وتعيش شراسة مع الحياة.. ثبت -أيضاً- أن علاجها يكون بالدع.. ونادراً ما يجدي الحوار معها.. حيث أن تناقض المؤثرات التي تحدثه شياطين الزيف والدجل والتطرف في عقول ثمة بعض الشباب المغرر بهم يجعلهم في حالة من الحيرة والتناقض والامبالاة والقابلية للأذى يصل إلى منحنى خطير.. وهكذا يكون عرضة للانتماء أو الانسحاق مع داعي الشر والإثم والعُدوان.. وذلك لاشباع رغبة ومزاج حاد ومتطرف في النظر إلى الحياة، ويدفعه ذلك إلى ارتكاب الجرم بدافع الشعور باليأس والعجز، والنظر إلى كل ما حوله بظلامية

مفرطة.. تفقده حقيقته كإنسان.. وأحياناً ينتحر بطريقة غير مباشرة ليحطم ذاته بذاته نتيجة سلوكه المتطرف وتعصبه الأعمى.

وهذا الشكل من الإزهاق ليس له قضية دينية أو وطنية يدافع عنها.. فقضيته الوحيدة هي التخريب، والتدمير ونشر الموت ومحاولة إشاعة الفلج وعدم الاستقرار.

وهذا يعني أن هذا التطرف أو الإزهاق لم يحصر عداوته في (الكافر) كما هو مبرره وإنما أصبح عداؤه كل المواطنين.. كل أفراد الشعب والوطن.. كل البشر!!

ويعني -أيضاً- أن هذا الغلو والتطرف لم يعد قادراً على أن يستمر عملياته بأي غطاء ديني فلا يوجد دين يعلن حربه على الوطن والشعب؟!

إننا إذا سمحنا بإحكام الدين في كل تفاصيل علاقتنا كائناً وطناً وعلاقائنا بالأمم والشعوب.. فمن الممكن ونتوقع أن نجد من يأتي لبسناً: هل (الجمهورية) و(الوحدة اليمنية) حلال أم حرام؟

وهل السماح للأجانب (السياح) تصوير باب اليمن وقصر الحجر.. حلال أم حرام.. وبيع البترول الذي يخرج من أراضينا للأجانب.. حلال أم حرام؟ وأمام هذه الأفكار الخطيرة التي تعد استهدافاً خطيراً لوحدة المجتمع وأمنه واستقراره وحلم الاجيال المتعاقبة.

ولا سبيل أمامنا شعبياً وسلطات ومنظمات مدنية

منظمة المؤتمر الإسلامي ماذا بقي منها؟

عوض بن سعيد باقوير

العمل الإسلامي ينضوي بشكل عام تحت لواء منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تضم في عضويتها أكثر من خمسين دولة بعد انضمام العديد من جمهوريات آسيا الوسطى لها إثر تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م. والمتتبع لمؤتمرات القمم الإسلامية والاجتماعات الوزارية يجد البنود الكثيرة والتي تعدد المائة بند حاضرة في جدول الاعمال وقد شاركت شخصياً في تغطية العديد من فعاليات المؤتمرات الإسلامية.

وفي إطار التحليل الحاسد والواقعي يمكن القول بان منظمة المؤتمر الإسلامي تشبه في عجزها وبيروقراطيتها جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز حيث تعد المنظمة لبيلا حيا على عجز اسلامي وعربي في النهوض بمقومات الامة بل ان الاجتماعات الوزارية للمنظمة الاخيرة في تركيا كانت مسار جدل واحتدام على انتخاب الامين العام الجديد للمنظمة خلفاً للامين العام السابق بلقرين.

ولعل الحسنة الوحيدة لذلك المؤتمر هو انتخاب امين عام منظمة المؤتمر الإسلامي بواسطة الاقتراع السري وهي خطوة حادة نحو إعادة هيكلة هذه المنظمة التي لا تختلف في ادائها عن جامعة الدول العربية حيث أصيبت المنظمتان بتمزحل في ادائهما حيث البيروقراطية وغياب الإرادة السياسية.

وعلى ضوء هذه الإشكالية التي تمر بها هذه المنظمة التي يعول عليها الكثير في خدمة القضايا الإسلامية فإن هناك جملة من التساؤلات يمكن طرحها لعل في مقدمتها توضيح مستقبل هذه المنظمة ودور أجهزتها المختلفة خاصة مجمع الفقه الإسلامي واداعات الدول الإسلامية واعلام المنظمة بشكل عام في وقت يتعرض فيه الإسلام الحنيف إلى هجمة شرسة وظالمة من جملة المتعصبين والمتطرفين في الولايات المتحدة والغرب كيف يمكن للمنظمة ان تلعب دوراً حضارياً وتعرف العالم بحقيقة الإسلام السمح الذي يدعو الى السلام وبنيد العنق؟ ما هو مستقبل المنظمة اذا استمر عطاؤها بهذه الصورة الهزيلة؟ هل يبقى لها من دور على الساحة الإسلامية؟

تفعيل العمل الإسلامي
العمل الإسلامي في المجمل بحاجة الى تفعيل وهذا لن يحدث إلا بإعادة النظر في سياسات المنظمة ودورها المنوط بها بالقضية الفلسطينية وفي قلبها القدس الشريف وتعاني وكان من المفروض ان تكون المنظمة بكل دولها الإسلامية حاضرة بقوة على الصعيد الإقليمي والدولي كما ان ما يتعرض له الأماكن الإسلامية المقدسة بحاجة الى صوت اسلامي قوي.

كما ان العالم الإسلامي نفسه بحاجة الى صوت العلماء المسلمين ودورهم في معالجة العديد من القضايا الشائكة سواء على صعيد اصلاح الامة وحل قضايا العصر

في كل عام تأتي المباحثات اليمنية الالمانية لتضيف لبنة جديدة إلى صرح التعاون بين البلدين الصديقين لتؤكد أن العلاقة ارتبطت بجذور تاريخية وقواسم مشتركة جذورها عميقة في تربة الحضارة الانسانية لعل أساسها الاسطورة الالمانية عن ملوك الشرق الثلاثة (اليمايين) الذين وصلوا ليقدموا فروض الولاء للطفل الوليد الذي يعد لإنقاذ العالم ثم اتجهوا إلى المانيا حاملين أعباء الرسالة إلى القبائل الجرمانية ونزلوا في مدينة (كولون) وماتوا فيها وقد خلدتم الالان ببناء كنيسة اليوم العجيبة في نفس المكان الذي مات فيه القديسون الثلاثة لذلك لا غرابة ان يكون الإحساس بالوطنية في اليمن كإحساس الالان بوطنيتهم الواحدة وهو الأساس الذي جعل صور الحياة السياسية متقاربة وكان لها دور فاعل في التغلب على الصعاب والانتقام من حالة الضعف في ظل التمزق إلى موقع القوة في ظل التوحد وعودة الروح إلى الجسد.

وتبعاً لحالات التشابه وواحدية الهموم يمكننا معرفة الصلات الانسانية والبعد التنموي للعلاقة التي تحكم لقاءات البلدين اليوم ومستويات التعاون التي تتركز في دعم مشاريع المياه الصالحة للشرب والاسهام في اصلاح قطاع المياه إضافة إلى الطرقات ومشاريع تصريف النفايات بالإضافة إلى التعاون المشترك في مجال الزراعة، تربية النحل، دعم الملاحين بغية الاستخدام الأمثل للامكانات والموارد المتاحة. ويعمل خبراء وموظفو المؤسسة الالمانية للتنمية مع نظرائهم اليمنيين في مستويين مستوى رسم ووضع السياسات والخطط المركزية في مختلف الوزارات والجهات المعنية ويشكل أكبر في المستوى التنفيذي مع المجموعات السكانية في المحافظات والمديريات حالياً في محافظات إب، تعز، وأبين للإسهام في رفع قدرات الجانب اليمني لتحقيق العمل وفق مبدأ اللامركزية بما يمكن المعنيين من اتخاذ القرارات ميدانياً في محيط العمل وبيئته للجهات الشريكة المعنية فرصة المشاركة الفعالة في شئون المشاريع ذات الانتاجية الصغيره إن الهدف الأكثر أهمية للمؤسسة الالمانية تتمثل في اسهام المشاريع مباشرة في صنع واتخاذ القرارات القلبي والصانبة قدر الإمكان وبشكل لا مركزي بغية تحسين الظروف المعيشية لأوسع الجماعات السكانية كي ينظر اليمنيون لأنفسهم كمسؤولين ومالكين لهذه المشاريع لا يتعاملو معها وكأنها حلول خاصة قادمة من الخارج وهي فكرة عظيمة تسعى لهدف أكبر تتمثل في نقل مسئولية وملكية المشاريع في كل المستويات إلى الجانب اليمني وتمتصه نفس الرؤية في مشاريع التنمية الريفية ومشاريع مكافحة الفقر ودعم أنشطة المرأة ودعم وتشجيع المبادرات الذاتية للجماعات السكانية والريفية لتحديث البنى الهيكلية للمشاريع ووسائل الاستفاد منها للإسهام في زيادة فرص العمل وهو بعد هام يؤهل الجانب اليمني لتحمل مسئولياته في تطوير وتحسين المنجزات المحققة من خلال حسن الإدارة التي تضمن استمرارية العمل بدون الجانب الالاني إلى جانب التعاون الثنائي هناك تعاون مضطرد مع مختلف الجهات المانحة الأخرى وفي نفس الأساس البنك الدولي، برامج الحكومة الهولندية وكذا عدة مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة ويتم العمل والإعداد والتنسيق لهذا التعاون ليرتك أثره الموسم في مختلف فعاليات وأنشطة المشاريع على مستوى كل اليمن ويعد هذا التعاون هام وضروري وذلك لشحة التمويل وبالتالي استغلالها بالتنسيق مع مصادر تمويل عدة وتكتسب مثل هذه السياسات أولوية قصوى لدى الحكومة اليمنية وهو ما يوحى أن المؤسسة الالمانية للتنمية تمثل محوراً هاماً لكل المشاريع التنموية التي يمولها الجانب الالاني وهنا تبرز المهمة الأساسية للجان المباحثات السنوية من الجانبين التي تتولى عرض ومناقشة الأفكار والتصورات العدة لتابعة الإنجازات المحققة وضمان استمرار العمل فيها ومن ثم اقتراح جدول التعاون للاعوام المقبلة وكلها مؤشرات عملية تكشف عمق العلاقات بعدها الإنساني والتنموي..

البعد التنموي للعلاقات اليمنية الالمانية



أحمد يحيى الديلمي

لماذا الاستغراب؟

علي عبد الله مياس

من أجل ما قرأته في الفلسفة السياسية مقولة للكاتب لين جودمان حيث يقول: الديمقراطية هي المنقطة الوحيدة التي سوف تستمر بكل تأكيد في طرح توليف مريح وهي مقولة مدمولة وعمق كبيرين عن أهمية وفوائد الديمقراطية، ونحن هنا لنما تصد الحديث عن مميزات وفوائد الديمقراطية إنما ذكرت ذلك كتأكيد على ضرورة السير في درب الديمقراطية مستغرباً من استغراب واستياء البعض من القرار السياسي بضرورة تعديل قانون الصحافة وبالذات فيما يخص السجن للصحفي على آرائه، وهذا الاستغراب يعثر أنه لم يعد هناك إجراء يردع ويضبط مخالفات الصحفي رغم أن هذا الباب الذي فتح سيؤتي أكله ولو بعد حين، وهذا الإندماش من البعض غير مبرر لأن هؤلاء اوجد من استفاد بهذا القرار ولكن بصورة سبئية فهم يأخذون المواقف ويحللونونها حسب أهوائهم ومصالحهم فاتخذوا يعادون الوطن بأكمله ولا تعرف سبب ذلك.

إن المتسبع لحال اليمن والاستقرار السياسي في الفترة الأخيرة وبالذات بعد تحقيق الوحدة أنه بخطو وثيقة وبأسس ثابتة وعزيمة قوية وأخرها هذا القرار الذي يقلل البعض من شأنه أنه أتى متاخراً كما قالوا وأن المفترض صدوره منذ مدة طويلة مضت؟

كلام غيرصحيح وغير مبرر أو مفهوم لأن كل الأمور تسير بخطوات متتابعة. وأي استعجال ستكون نتائجه غير محمودة لأننا ما زلنا في بداية الطريق وهذه القرارات تأتي بعد ممارسة الديمقراطية وليس قبلها!!

فيمايرسة الديمقراطية تنمو معها الحرية وبالذات الصحفية حتى تصل الي حد إزالة أي محاولة لتكميم الأفواه وتقييد الأيدي. فبجاء اتخاذ القرار بالجرأة المعهودة للقيادة.

ورغم سعادتنا البالغة بهذا القرار الشجاع والحكيم إلا أن هناك من يحاول تنغيص وتعكير فرحتنا بأحاديث كثيرة منها أن هذه الحرية الزائدة ستجعل البعض يستغلها في

جعل كثير من الناس عبداً لقلمه فيقدح من شاء حسب المصلحة والمزاج. ويمدح من يشاء حسب الذفق والنفع وهذا هو حديث مرضي النفوس التي لا تجد في أي عمل شريف غرضاً سوى التاويل المغلوط وإبداء العيوب وهؤلاء كالثمار تاكل أنفسهم لأنهم يريدون الدرب مظلماً لا يرى فسبها على شيء منهم كالخفافيش لا تتحرك إلا في الظلام إن من يحركون سوء النية باستسحاق الأعداء من أكبر الأخطاء وأكثر الأمراض التي يقع فيها ويصاب بها عديمو الهوية والولاء وذلك أنهم رأوا في حملة الأقالام أشخاصاً مزاجين لا توجد لديهم أي قيم أو أهداف نبيلة.. وأن أي مدح أو قدح لن يكون مشفوعاً بنبل وان هذا سيكون مقبولاً من الخاصة والعامة ومع بهذا يؤكدون المقولة: كل أبناء بالدي فيه ينضح؟

إن الناقد أو الكاتب لا يكتب من أجل أن يكتب إنما لكي يعالج قضية أو موضوعاً يهم المجتمع منهم أبناء اليمن قبل أن يكونوا أبناء صاحبة الجلالة.

لذلك يجب أن تكون أهدافنا ورواينا وعقلياتنا منفتحة من أجل حل كل ما يعكر صفونا!!

فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية إذا لم تكن هناك حرية صحافية لأهنا ستكون ديمقراطية منقوصة في حال عدم وجودها.

إذا فالحديث الموجود عندنا شيء طبيعي وتأكيد ما نحن فيه من حرية للتعبير عن الرأي، وإن كان لأحد، لأي آخر.

فأقول له كيف تنكر أنك حر في رأيك وانت ذا كتبت منتقداً ما يحدث؟ ففي حال عدم وجود حرية للرأي لن يسبح لك ولي وغيرنا بالكتابة ويعترض كل منا ضد الآخر إذا فالاتخلاف في الرأي كما يحدث لبلد كبير عن حرية الرأي وعدم دخول الصحفي السجن بسبب راية آخر المكاسب لحرية الرأي ويعتبر انحصاراً على آخر حال كان يسيطر على رقاب أصحاب القلم قامت به القيادة لإبرائها بضرورة توفير حرية الكلمة وتنمى استمرار المفاجات السارة في كل المجالات المختلفة على غرار الصحافة والصحة وتنمى أن تكون المفاجأة القادمة في التعليم والكهرباء.



علي الشرجي

واحزاباً وتنظيمات سياسية سوى مسئولية التغلب على هذا التصحدي والتصدي له بمزيد من التلاحم ورض الصفوف لشروحه وحشد كل الجهود في إطار تعزيز وحدة المجتمع وتماسك الجبهة الوطنية بعيداً عن المناكفات والتمترس خلف البحث عن اخطاء البعض أو الزايدة على البعض الآخر.

ان السلبية التي ظهرت فيها احزاب ما تسمى باللقاء المشترك تجاه أحداث العنف والتمرد على الدولة -الواقعة في صعدة- سلبية مرفوضة تجاه تحد خطير يهدد الوطن ويمس مستقبل المواطن.. وليس كما تظن أنها ملتزمة وحريصة على الثوابت والاسس الوطنية.. حيث بدت متناقضة أمام أخطر تحد يمس ثوابت الوطن وقناعات المواطن وتضحيات الشعب.

ولا داعي لمزيد من الأقاويل والتخريصات التي تبحت عن تبريرات للأخزين للانقاص من ثوابتنا. وقبل أن يستغل هذا الداء الخبيث يقع على عاتق الأحزاب والتنظيمات السياسية اليوم دور مهم في نزع فتيل العنف وتصحيح المسار التعليمي ومحاربة الأفكار الهدامة والضلالة التي اقتحمت حياتنا بصورة تثير التخوفات على مستقبل جيلنا اليمني المؤمن.

الحرية!!

عبد الحكيم الجبري

■، كم هي بائسة لقمة الخبز إذا غابت الحرية!!

الحرية الأساسية في وطننا تكفلها الدساتير والقوانين ولكنها تجد في الممارسات من يجهز عليها.

ومع هذا أخذت الحرية تطل برأسها هنا وهناك بجمل وبشيء من التردد، ولكنها بدأت تظهر.. فأصحاب الأمر والنهي أدركوا أن زمن كبت الحرية وقمع البشر وكتم أفواه الناس وخنق أصواتهم على وشك أن ينتهي أو هو انتهى.. وادركوا أيضاً أن كل التبريرات والتفسيرات والتأويلات التي أولجوها واستعملوها لمصادرة الحرية لم تعد تجدي.

إذ ما هي هذه القضية التي تبرر حجز حرية الإنسان ومنعه من القول والتعبير والانتقال والاختيار والانتما...! ومن قال ان الحرية تتنافى مع القيم الروحية أو هي ضد المحافظة على الشخصية الوطنية أو أنها ضد مصالح الأمة أو ان حجبتها واغتصابها يزيد الامة -الوطن- قوة ضد خصومها والمتربصين بها!!

ليس ثمة كرامة من دون حرية، لا كرامة قومية ولا وطنية ولا إنسانية.. في غيابها تسقط كل الشعارات.

فالحياة الحقبة هذه التي تستحق ان تعاش بآية الحرية.

إن لنا ان نقبل الرأي الآخر ونحاوهره ولا نعتبره عدواً.

من يخالفنا الرأي ليس خائناً أنه فقط يقول غير ما نقول وهذا حقه.. ومن يدافع عن أفكاره ليس مرتدأ ولا كافراً ولا عميلاً أنه فقط يدافع عن أفكاره وكتاباتوه وهذا حقه أيضاً.

فإذا كان الاجتهاد في الدين ليس كفرة فكيف يكون الاجتهاد في الفكر وفي السياسة حياة!!

متى سندرك نعمة التسامح مع بعضنا ومع الآخرين؟! حضارتنا قائمة على التسامح وعدم الاكراه، فما بالنا نشوه أجمل ما عندنا ونمنع عن حياتنا أن تغتنى بالرأي والرأي المضاد!!

التعددية الفكرية ليست خطراً وإنما هي ثروة لأن من شأنها ان تفجر طاقات الإبداع أو الكامنة في المجتمع. متى سندرك ان شعوبنا ليست قاصرة وانها باتت تتطلع إلى المستقبل!!

الحرية ليست مئة من أحد ولا هدية من حاكم.. الحرية حق طبيعي مكتسب وهي لا تعطى وإنما تؤخذ في زمن التغييرات الكبرى.

أخيراً:

ما أريد أن أقوله عبر تلك السطور المتواضعة .. بقية التذكير ليس الا.. من ان الحرية الصحافية في كتابة الرأي اصبحت تنافس التكرار من البلدان المجاورة.. والدليل ما نلاحظه في صحافتنا الحزبية والأهلية فهل ما يزال البعض ينادي بآكثر من حرية تلك التي نتمتع بأجوائها الديمقراطية.

